دور الإدارة الاستراتيجية في تفعيل السياسات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة

(دراسة تطبيقية علي الموارد المائية)

رسالة مقدمة من الطالب

خالد إيهاب عبد الخالق الشرنوبي

بكالوريوس دراسات تعاونية وإدارية . المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية . ١٩٩٨

ماجستير في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس . ٢٠٠٧

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٦

صفحة الموافقة علي الرسالة

دور الإدارة الاستراتيجية في تفعيل السياسات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة

(دراسة تطبيقية علي الموارد المائية)

رسالة مقدمة من الطالب

خالد إيهاب عبد الخالق الشرنوبي

بكالوريوس دراسات تعاونية وإدارية . المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية . ١٩٩٨

ماجستير في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس . ٢٠٠٧

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: **التوقيع**

١ – ا.د/نهى محمد عبد الرحمن الخطيب

أستاذ الإدارة العامة بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

وعميد كلية العلوم الإدارية سابقاً

٢ – ا.د/جيهان عبد المنعم رجب

أستاذ إدارة الأعمال . كلية التجارة

جامعة عين شمس

٣ – ا.د/حسين إحسان حنفي العطفي

أمين عام المجلس العربي للمياه ووزير الموارد المائية والري الأسبق

٢٠١٦

دور الإدارة الاستراتيجية في تفعيل السياسات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة

(دراسة تطبيقية علي الموارد المائية)

رسالة مقدمة من الطالب

خالد إيهاب عبد الخالق الشرنوبي

بكالوريوس دراسات تعاونية وإدارية . المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية . ١٩٩٨

ماجستير في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس . ٢٠٠٧

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١ – ا.د/جيهان عبد المنعم رجب

أستاذ إدارة الأعمال . كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/علي محمد عبد الوهاب (متوفي)

أستاذ إدارة الأعمال . كلية التجارة

جامعة عين شمس

٣ – د./محسن محمد العرباوي

رئيس الوحدة المركزية للإصلاح المؤسسي . وزارة الموارد المائية والري

٤ – د./عمرو صالح محمد

مدرس بقسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٦

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٦ موافقة الجامعة / /٢٠١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

"ومَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْر"

صدق الله العظيم

الإهـــداء

إلى

والدى

حفظه الله

و

روح والدتى

رحمها الله

وإلى

شريكة حياتي

وكفاحي

أسرتي الحبيبة

شـــكر وتقـــدير

الحمد لله رب العالمين في كل وقت وحين والصلاة والسلام على رسول الله خاتم المرسلين وعلى آله وصحبة وسلم أجمعين .
أتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى على ما وفقني وقدر لي إتمام هذا العمل ، راجياً منه سبحانه وتعالى أن يجعله عملاً صالحاً وعلما نافعاً.

وبمشاعر الاعتزاز والتقدير والعرفان بالجميل أتقدم بخالص الشكر والدعاء بالرحمة للروح الطاهرة للمغفور له بإذن الله الأستاذ الدكتور/ **علي محمد عبدالوهاب** - أستاذ إدارة الأعمال - كلية التجارة بجامعة عين شمس ، الذي لن أستطيع أن أوفيه حقه لكل ما قدمه لي من عون و مساعدة وتوجيه ، فجزاه الله عني خير الجزاء وتغمده برحمته التي وسعت كل شئ .

وإنه من دواعي الفخر والاعتزاز والتقدير أن أتوجه بجزيل الشكر للأستاذة الدكتورة / **چيهان عبدالمنعم رجب** - أستاذ إدارة الأعمال - كلية التجارة بجامعة عين شمس ، لقبول سيادتها الإشراف على هذه الرسالة كمشرف رئيسي وما قدمته لى من عون صادق ومساعدة دائمة وتوجيهات بناءه مما كان له أكبر الأثر في إتمام هذه الرسالة .

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ **محسن محمد العرباوي** - رئيس الوحدة المركزية للإصلاح المؤسسي بوزارة الموارد المائية والري، وذلك لما أحاطنى به من علم غزير وتعهده بالرسالة منذ أن كانت فكرة وتفضله بالمعاونة الصادقة والتوجيهات المستمرة المثمرة لإتمام الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل وخالص العرفان والتقدير للأستاذ الدكتور/ **عمرو صالح محمد** - أستاذ الاقتصاد المساعد بمعهد البيئة - جامعة عين شمس، على ما أولاني به من رعاية وإشراف على هذا البحث ومساعدته الجليلة لى من توجيه صائب ونصيحة صادقة وإرشاد قيم وإستعداد دائم لمد يد العون حتى إتمام الرسالة .

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلي الاستاذ الدكتور/ **حسين إحسان العطفي** - أمين عام المجلس العربي للمياه ووزير الموارد المائية والري الأسبق ، والاستاذة الدكتورة/ **نهى محمد عبد الرحمن الخطيب** – أستاذ الإدارة العامة بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية وعميد كلية العلوم الإدارية سابقاً . لتفضلهما بتحكيم الرسالة والمناقشة رغم مشاغلهما المتعددة وكثرة أعباء سيادتهما، فلهما مني جزيل الشكر والعرفان ومتعهما الله بالصحة والعافية .

كما أتقدم بالشكر لكل من تمني لي خيراً وعاوننى فى إنجاز هذه الرسالة ، وأخص بالذكر القيادات والزملاء بوزارة الموارد المائية والرى ، وكل من تعاون معي للحصول علي بيانات ومعلومات حقيقية ساعدت على إتمام هذه الرسالة لكي تخرج إلى النور فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباحث

المستخلص

لقد شهد القرن العشرون في نصفه الثاني اهتماماً متزايداً بحماية البيئة وجهوداً متنامية لرفع الوعي البيئي بأهمية الحفاظ على الموارد البيئية وصيانتها . وانعقدت المؤتمرات الدولية الداعية لذلك . وأبرمت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية . وصدرت التشريعات الداخلية التي تعكس هذا الاهتمام على كافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية . كل هذا كان سبباً في ضرورة مراعاة تطبيق الاسلوب العلمي في رسم السياسة البيئية في مصر ليصبح مواكبا للمستجدات الدولية الحديثة ، وللوصول لتحقيق هدف التنمية المستدامة . ونظراً لتدهور كثير من الموارد الطبيعية الحيوية في مصر وخاصة مورد المياه، فإن ذلك يشكل أهم العقبات التي تواجة مصر في تحقيق أهدافها الطموحة نحو الوصول للتنمية المستدامة ، وتعتبر الإدارة الجيدة التي تتميز بأقصى درجات الكفاءة من أهم سبل مواجهة ندرة الموارد الطبيعية وخاصة مورد المياه في مصر . ولذا أصبح من الضروري تبني المفاهيم الإدارية الحديثة لأدارة المياة في مصر. ولأن الإدارة الاستراتيجية هي مجموعة القرارات والممارسات الإدارية التي تحدد الأداء طويل الأجل للمنظمات أو الهيئات أو الوزارات بكفاءة وفاعليه ويتضمن ذلك وضع وصياغة الاستراتيجية وتطبيقها وتقويمها باعتبارها منهجيه أو اسلوب عمل فإنه ومن خلال تطبيق مفهوم الإدارة الاستراتيجية يمكن إيجاد الحلول المناسبة للتغلب على تحديات مشاكل المياه عن طريق تفعيل السياسة البيئية للدولة ووضع أهدافها وخططها موضع التنفيذ ، وتفعيل دور المؤسسات في هذه الخطط لبلوغ تلك الأهداف . وتناولت الدراسة عرض إطار مقترح لتوضيح دور الإدارة الاستراتيجية في تفعيل السياسات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة وتم التحقق من مدي صحة فروض الدراسة و التوصل للنتائج التالية : وجود علاقة ذات دلالة معنوية لتطبيق أسس الإدارة الإستراتيجية في تفعيل السياسات البيئية المائية لتحقيق التنمية المستدامة ، وأن نجاح السياسة البيئية في حماية البيئة لن يتوقف فقط على إصدار القوانين واللوائح وإنما على قدرة الدولة على تفعيل هذه

اللـوائح ووضـعها موضـع التنفيـذ لأن ذلـك هـو العنصـر الاساسـي فـي القضـاء علـى مشاكل التلوث .

الملخــص

تواجه مصر تحديات كبيرة في توجهها نحو تحقيق التنمية المستدامة وقد أدت الكثير من الممارسات والسلوكيات غير الرشيدة إلى تدهور كثير من الموارد الطبيعية الحيوية في مصر وخاصة مورد المياه مما يشكل أهم العقبات أمام مصر في تحقيق أهدافها الطموحة في مجال تأمين الغذاء وضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مما يتطلب مراجعة الأطر التنظيمية والتشريعية التي تنظم استخدام واستغلال وحماية الموارد المائية والعمل على تطويرها. الأمر الذي يستوجب القيام بإصلاحات مؤسسية وتنظيمية تهدف إلى وضع أهداف السياسة البيئية القومية حيز التنفيذ، وذلك عن طريق صياغة وتنفيذ خطط وطنية تعتمد على تطبيق منهج الإدارة الإستراتيجية لما له من تأثير متوقع في تفعيل السياسات البيئية والتخطيط البيئي.

وقد تم تقسيم الدراسة إلي خمسة فصول تسبقها مقدمة وتعقبها النتائج والتوصيات. وتناول الفصل الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة وقد اشتمل علي مقدمة لموضوع الدراسة ومشكلة الدراسة، وأهمية وأهداف وفروض الدراسة ، ثم التعرض لمنهجية الدراسة والاسلوب الإحصائي المستخدم للتأكد من مدى صحة فروض الدراسة، ثم عرض للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتي أوضحت أن دراسة الباحث تنفرد عن تلك الدراسات السابقة التي تم استعراضها فيما يختص بموضوع الدراسة من حيث:

١ - أنها تقوم بدراسة وتقييم أثر تبنى منهجية الإدارة الاستراتيجية على تفعيل السياسات البيئية.

٢ - دراسة أثر تفعيل السياسات البيئية المائية على تحقيق التنمية المستدامة.

٣ - وضع اطار مقترح لدور الإدارة الاستراتيجية في تفعيل السياسات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.

وتنـاول الفصـل الثـاني مفـاهيم وأبعـاد الإدارة الاسـتراتيجية ، وينقسـم هـذا الفصـل إلـي مبحثين، المبحـث الأول وقد تنـاول التعريـف بماهيـة الإدارة الاسـتراتيجية ومفهومهـا ، ومدى أهميتها كمنهج إداري حديث يمكن أن يكون له دور كبير فـى مسـاعدة منظمـات الأعمال على تطوير وتحسين أدائها، وكذلك استعرض المبحث الأول أهمية التخطيط الاستراتيجي، والمعوقات التي تواجة تطبيق منهج الإدارة الاستراتيجية . أمـا المبحـث الثاني فقد تناول أبعاد الإدارة الاستراتيجية ، من حيث صياغة استراتيجية متكاملـة ، وتنفيذ هذه الاستراتيجية ، ورقابة وتقويم الاستراتيجية . ويوضح هذا الفصل كيف أن تطبيـق منـهج الإدارة الاسـتراتيجية يسـاعد المؤسسـات والمنظمـات وكافـة القطاعـات المختلفـة علـى تطـوير وتنميـة أدائهـا وذلـك وصـولاً لهـدف تحقيـق التنميـة المسـتدامة لإرتباطة الوثيق بتحقيق الكفاءة والفاعلية.

أما الفصل الثالث فتناول السياسات البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ، وينقسم هذ الفصل إلي مبحثين ، المبحث الأول وقد تناول مفاهيم وأسس السياسة البيئية من خـلال إلقـاء الضـوء علـى مفهـوم السياسـة البيئيـة، وأنواعهـا ، وأهـدافها ، وأدواتهـا ، وكـذلك محددات تنفيذ السياسة البيئية ، ومعوقات تنفيذها ، و كذلك إلقاء الضـوء علـى السياسـة البيئية في مصـر وأدواتهـا ، وأوجـة القصـور فـي تنفيذ السياسـة البيئيـة المصـرية . أمـا المبحـث التـاني فقد اسـتعرض مفهـوم التنميـة المسـتدامة ، وأهـدافها ، وخصـائصـها ، وأبعادها ، واستراتيجياتها، وكذلك إلقاء الضوء على الوسائل المقترحة لتحقيق التنميـة المسـتدامة فـي مصـر والصـعوبات التـي تواجـه ذلـك ، وأيضـاً التعـرف علـى مبـادئ السياسة البيئية والتنمية المستدامة ، ودور السياسة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

وتنـاول الفصـل الرابـع دور الإدارة الاسـتراتيجية فـي تفعيـل السياسـة البيئيـة المائيـة ، وينقسم هذا الفصل إلـي مبحثين، المبحـث الأول وقد تنـاول السياسـة البيئيـة فـي قطـاع المـوارد المائيـة، وذلـك مـن خـلال اسـتعراض المـوارد المائيـة فـي مصـر، و المشـاكل والأخطار التي تواجة الموارد المائية في مصر، و الأطـر التشـريعية والقانونيـة لإدارة وحمايـة المـوارد المائيـة لمصـر، وسياسـات مواجهـة تلـوث الميـاه ، وأبعـاد ومبـادئ التنمية المستدامة للموارد المائية . أمـا المبحـث الثـاني فقد أهتم بتوضـيح تـأثير الإدارة

الاستراتيجية على السياسة البيئية المائية ، واستعرض هذا المبحث تطور سياسات إدارة المياة في مصر ، وأهمية الإدارة المتكاملة من أجل استدامة الموارد المائية ، وكذلك فقد تم التركيز على تحليل استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية في مصر حتى عام ٢٠٥٠ والتي أعدتها وزارة الموارد المائية والري ، و التعرف على أوجة القصور بها بالمقارنة بخطوات وعناصر منهج الإدارة الاستراتيجية.

أما الفصل الخامس فتناول الدراسة الميدانية ، وينقسم هذ الفصل إلي مبحثين، المبحث الأول وقد تناول منهجية الدراسة الميدانية ، من خلال عرض مجتمع وعينة الدراسة الميدانية ، وتصميم قائمة الاستقصاء، والأساليب الإحصائية المطبقة ، والتوصيف الديموجرافى لعينة الدراسة ، وقياس ثبات قائمة الاستقصاء ، وقياس الصدق التمييزى لقائمة الاستقصاء ، كما تناول هذا المبحث تحليل نتائج الدراسة الميدانية لمحاور مراحل صياغة وتنفيذ وتقويم الاستراتيجية ومدى فاعلية السياسات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة ، من خلال استعراض المتوسطات والتكرارات لقياس اتجاهات عينة البحث ، ومقاييس التشتت لتحديد عناصر المتغيرات الأعلى تشتتاً ، وتفسير ومناقشة النتائج ، أما المبحث الثاني فقد تناول اختبار فروض الدراسة من خلال دراسة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات الداخلة في الدراسة ، وتحليل التباين لتحديد جوهرية العلاقة بين المتغيرات والظاهرة محل الدراسة، وكذلك دراسة الانحدار الخطي لبيان التأثيرات المختلفة لمتغيرات الدراسة ودرجة تأثير كل متغير لتوضيح مدى صحة تلك الفروض من عدمة ، حيث اتضح صحة الفرض الرئيس والفروض الثلاثة الفرعية للدراسة ، وتناول أيضاً هذا المبحث عرض الإطار المقترح لدور الإدارة الاستراتيجية في تفعيل السياسات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة وتحليل مكوناته ، وعرض لمزايا هذا الإطار المقترح ، و المشكلات المتوقعة عند تطبيق هذا الإطار والاحتياطات اللازمة.

وتوصلت الدراسة إلي أنه يمكن بتطبيق أسس الإدارة الإستراتيجية بمراحلها المختلفة أن يكون لها دور مؤثر في تفعيل السياسات البيئية المائية لتحقيق التنمية المستدامة ، وأن هناك بعض أوجة القصور في دور المؤسسات والوزارت المنوط بها تفعيل

خطط وتشريعات السياسات البيئية القومية ومنها عدم التزام الجهات الحكومية ذات العلاقة بمختلف أنواعها بتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالسياسات البيئية المائية بالشكل المطلوب بدقة ، وتواضع الوعى البيئى لدى صانعى القرار والتنفيذيين بالسياسات البيئية المائية.

هذا وقد أوصت الدراسة بأهمية إتباع منهج الإدارة الاستراتيجية كنموذج إداري حديث يصلح للتطبيق في مختلف المؤسسات والمنظمات ، وبضرورة التزام الجهات الحكومية ذات العلاقة بمختلف أنواعها بتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالسياسات البيئية المائية، مع العمل علي مشاركة الجهات المعنية بالرأي والمشورة عند وضع التشريعات.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة	١ - ٤٠
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة	٢
أولاً: مقدمة	٢
ثانياً: المشكلة البحثية	٤
ثالثاً: أهمية الدراسة	٦
رابعاً: أهداف الدراسة	٧
خامساً: فروض الدراسة	٧
سادساً: حدود الدراسة	٨
سابعاً: منهجية الدراسة	٩
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	١٠
أولاً: دراسات عنيت بالإدارة الاستراتيجية	١١
ثانياً: دراسات عنيت بالسياسات البيئية	١٦
ثالثاً: دراسات عنيت بالتنمية المستدامة	٢١
رابعاً: دراسات عنيت بالموارد المائية	٢٨
خامساً: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	٣٤
مراجع الفصل الأول	٣٦
الفصل الثاني: مفاهيم وأبعاد الإدارة الاستراتيجية	٤١-٩٤
المبحث الأول : مفهوم وأهمية الإدارة الاستراتيجية	٤٢
مقدمة	٤٢
أولاً : مفهوم الإدارة الاستراتيجية	٤٢
ثانياً : مراحل تطور الإدارة الاستراتيجية	٤٧
ثالثاً : أهمية الإدارة الاستراتيجية	٥٠
رابعاً : مبررات استخدام منهج الإدارة الاستراتيجية	٥٣

خامساً : اساليب الإدارة الاستراتيجية	٥٤
سادساً : مسئولية تنفيذ مهام الإدارة الاستراتيجية	٥٦
سابعاً : مستويات الإدارة الاستراتيجية	٥٧
ثامناً : الكفاءة والفاعلية وعلاقتهما بالإدارة الاستراتيجية	٥٩
تاسعا : أهمية التخطيط الاستراتيجي	٦٠
عاشراً : معوقات تطبيق الإدارة الاستراتيجية	٦١
المبحث الثاني : الأبعاد الأساسية للإدارة الاستراتيجية	٦٣
مقدمة	٦٣
أولاً : الإطار العام للاستراتيجية	٦٦
ثانياً : التحليل الاستراتيجي	٧٢
ثالثاً : تكوين البدائل الاستراتيجية	٧٧
رابعاً : الإختيار الاستراتيجي	٧٨
خامساً : التنفيذ والتطبيق الاستراتيجي	٧٩
سادساً الرقابة والتقويم الاستراتيجي	٨٣
مراجع الفصل الثاني	٨٧
الفصل الثالث :السياسات البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة	٩٥-١٤٢
المبحث الأول : مفاهيم وأسس السياسة البيئية	٩٦
مقدمة	٩٦
أولاً : مفهوم السياسة البيئية	٩٦
ثانياً : أنواع السياسة البيئية	٩٧
ثالثاً : أهداف السياسة البيئية	٩٨
رابعاً : أدوات السياسة البيئية	٩٩

خامساً: استراتيجيات السياسة البيئية	١٠٠
سادساً: محددات تنفيذ السياسة البيئية	١٠٢
سابعاً: معوقات تنفيذ السياسة البيئية	١٠٥
ثامناً : دور الدولة في تخطيط ورسم السياسات البيئية	١٠٦
تاسعاً : السياسة البيئية في مصر وأدواتها	١٠٧
عاشراً : أوجة القصور في تنفيذ السياسة البيئية المصرية	١١٤
المبحث الثاني : أثرالسياسة البيئية على تحقيق التنمية المستدامة	١١٦
مقدمة	١١٦
أولاً : تعريف التنمية المستدامة	١١٧
ثانياً :أهداف التنمية المستدامة	١٢١
ثالثاً :خصائص التنمية المستدامة	١٢٢
رابعاً : أبعاد التنمية المستدامة	١٢٣
خامساً : استراتيجيات التنمية المستدامة	١٢٣
سادساً : الرؤية المصرية للتنمية المستدامة	١٢٥
سابعاً : الصعوبات التي تواجه التنمية المستدامة في مصر	١٢٦
ثامناً : الوسائل المقترحة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر	١٢٨
تاسعاً : مبادئ السياسة البيئية والتنمية المستدامة	١٣٠
عاشراً : دور السياسة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة	١٣١
مراجع الفصل الثالث	١٣٥
الفصل الرابع : دور الإدارة الاستراتيجية في تفعيل السياسة البيئية المائية	١٤٣-١٩٠
المبحث الأول : السياسة البيئية في قطاع الموارد المائية	١٤٤
مقدمة	١٤٤